

ورقة نصائح تحذيرية: المعاهد البحثية تعتمد على الموردين الروس المحليين، وليس التجارة الخارجية

الملخص التنفيذي

في ضوء الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها وزارات الخارجية والتجارة والخزانة الأمريكية، أجرت شركة Sayari تحقيقًا في وجود معاملات بين معاهد بحثية تديرها الدولة وكيانات خاصة، للشك في ضلوعها في تطوير أسلحة كيميائية و/أو بيولوجية أو تصنيعها. وحيث أوضحت بيانات التجارة المتاحة تجاريًا عدم وجود معاملات تجارية تقوم بها تلك المعاهد البحثية، فهذا يشير أن تلك المعاهد البحثية من المحتمل أن تحصل على المعدات والمواد من الخارج عبر أطراف ثالثة روسية، مما يؤدي إلى زيادة مخاطر التجارة العرضية أو المشاركة المالية في برامج الأسلحة هذه.

يعمل هذا الملخص التحذيري على إبلاغ الشركاء الأجانب بالاختلافات التصنيفية الرئيسية بين الكيانات التي تديرها الدولة والكيانات الخاصة، وتأثير تلك الاختلافات على استراتيجيات الحد من مخاطر انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية (CBW).

تستهدف اللوائح الأمريكية الأخيرة معاهد الأبحاث العلمية الروسية

في 2 مارس 2021، أثبتت وزارة الخارجية الأمريكية أن الحكومة الروسية استخدمت سلاحًا كيميائيًا بشكل يمثل انتهاكًا لمعاهدة حظر الأسلحة الكيميائية. وردًا على ذلك، توسعت الحكومة الأمريكية في فرض العقوبات والقيود على التصدير على المعاهد العلمية الروسية:

- أضافت وزارة الخارجية الأمريكية [ست معاهد بحثية روسية](#) إلى القسم رقم 231 في قائمة عقوبات "قانون مكافحة أعداء أمريكا من خلال العقوبات" التي تشمل الأشخاص المحددين الذين يدعمون القطاعات الدفاعية أو الاستخباراتية الروسية.
- كما أضافت وزارة الخارجية الأمريكية أيضًا [ثلاث معاهد بحثية وجهاز الأمن الفيدرالي وإدارة الاستخبارات الرئيسية وضابطين في إدارة الاستخبارات الرئيسية إلى القائمة](#) بموجب الأمر التنفيذي 13382.
- كما أضافت وزارة الخزانة الأمريكية [مدير جهاز الأمن الفيدرالي](#) إلى قائمة العقوبات بموجب الأمر التنفيذي 13382.
- وأضاف مكتب الصناعة والأمن التابع لوزارة التجارة الأمريكية [14 كيانًا في روسيا وألمانيا وسويسرا](#) إلى قائمة الكيانات.

اختلافات المعاملات بين المعاهد والكيانات الخاصة

خلال تحقيقنا في الكيانات التسعة عشر المحظورة، أولت شركة Sayari عناية خاصة بعلاقات معاملات تلك المعاهد والكيانات مع أطراف ثالثة. وعند إجراء هذا التحليل، لاحظنا أنواعًا مختلفة من المعاملات بين المراكز البحثية التابعة للدولة نفسها والكيانات الخاصة المدرجة أيضًا في قائمة الكيانات. وكان لهذه الاختلافات تأثير كبير على البيانات المتاحة والأساليب المستخدمة للوصول إلى النتائج التي توصلنا إليها، ويجب ملاحظتها عند تقييم الكيانات العامة و/أو الخاصة المعرضة لمخاطر انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

وبينما تشارك الكيانات الخاصة في تجارة دولية يمكن ملاحظتها، فإن المعاهد البحثية التي تديرها الدولة لم تفعل ذلك. وعلى النقيض من ذلك، لم تظهر المعاهد البحثية في بيانات الاستيراد أو التصدير الروسية المتاحة تجاريًا، ويبدو أنها تعتمد حصريًا على الموردين المحليين في روسيا. وبالتالي تم تسجيل هذه المعاملات في نظام المعلومات الموحد للمشتريات (Единая информационная система в сфере закупок)، وهو قاعدة بيانات المشتريات الخاصة بالحكومة الروسية.

يؤثر هذا الاختلاف في التصنيف بين الكيانات الخاصة والمعاهد التي تديرها الدولة بشكل كبير على عملية البحث حول تحديد الأطراف المشاركة في هذه المعاملات. تكشف بيانات التجارة المتاحة تجاريًا بسرعة عن الأطراف الدولية التي تتعامل مع الكيانات الخاصة المحددة. ومع ذلك، فإن تتبع سلاسل التوريد الخاصة بالمعاهد البحثية هو عملية أكثر تعقيدًا. إن اعتمادهم على شركاء تجاريين محليين يعني أنه من الضروري إجراء مزيد من التحقيق في شبكات التوريد الروسية تلك وعلاقتها التجارية و/أو الشركات في الخارج للحد بشكل فعال من التعرض لمخاطر انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.